المرصد التونسي للإنتقال الديمقراطي
UNDEF
The United Nations Democracy Fund
FNUD
Fonds des Nations Unies pour la démocratie
AFA
منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

تحفيز الناخبين المصريين على التصويت

ورقة سياسات

مشروع دروس من الجائحة من أجل ممارسات ديمقراطية جيدة في الأزمات في مصر والأردن ولبنان وتونس (2024-2022)

منتدى البدائل العربي للدراسات الاجتماعية
والمرصد التونسي للانتقال الديمقراطي
بدعم من صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية

الآراء الواردة في هذا الإصدار تعبر عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي للدراسات أو أي من المؤسسات الشريكة

تحفيز الناخبين المصريين على التصويت في الانتخابات من خلال تعزيز الشفافية والتنافسية

ورقة سياسات

محمد سامي فهمي

كاتب وباحث سياسي مصري، حاصل على دبلوم في العلوم السياسية من جامعة الإسكندرية. عمل مع مركز كارتر للسلام في مراقبة الانتخابات الدولية، وشارك في تعزيز النزاهة والديمقراطية في هذه العمليات. كتب لعدة صحف عربية، حيث نشر مقالاته وآرائه التي تركز على قضايا النزاعات، التحول الديمقراطي، وحقوق الإنسان. يولي اهتمامًا خاصًا بتحليل ديناميات التحول الديمقراطي في المجتمعات الناشئة وأثر ذلك على حقوق الأفراد والمجتمعات، مما جعله صوتًا مؤثرًا في هذه المجالات. وعضو في الشبكة العربية للممارسات الديمقراطية والتنمية الشاملة.

مراجعة منهجية: جورج فهمي

مراجعة فنية: زياد عبد الصمد

مراجع اللغة العربية: أحمد الشبيني

تصميم: محمد جابر

منسقة المشروع: شيماء الشرقاوي

تمهيد

تشتمل هذه الورقة على عدد من الأفكار والمقترحات التي تعرض لأهمية تحفيز الناخب المصري على المشاركة في الاستحقاقات المختلفة ودور ذلك في زيادة الرضا الشعبي من أجل نزع فتيل أي أزمات مستقبلية قد تنتج من فقد الثقة بالمؤسسات المنتخبة والعملية الديمقراطية برمتها في الحالة المصرية، ثم وضع آليات مقترحة ومجموعة من التوصيات التى تُعنى بزيادة معدل التصويت كما نعرض فيها خبرات من تجارب في دول أخري في ذلك المجال في شتي بقاع العالم

إننا نرى في آخر استحقاقات انتخابية تراجعًا كبيرًا في الإقبال على التصويت في الانتخابات طبقًا للإحصائيات والأرقام الرسمية المعلنة من الهيئة العليا للانتخابات في مصر ونعرض فيما يلي بعضًا منها رسميًا: هناك ما يناهز 67 مليونًا يحق لهم التصويت حتى الآن[1]، كما رأى الجميع تدني نسبة المشاركة في التعديلات الدستورية عام 2019 لدستور (2014) وانصراف المصريين عنها إلى درجة خلو اللجان، إلا أن انتخابات مجلس الشيوخ التي أجريت خلال شهري أغسطس وسبتمبر 2020 كانت الأدنى حيث صوت فقط 14% وبنسب قد تكون أقل بحسب بعض المنظمات المستقلة العاملة في مصر.[2]

القواعد المنظمة

1 - الدستور وتنظيم الحق في التصويت

بحسب الدستور المصري فإن المادة (87) تعد هي المحور الأساسي للنص على أن التصويت واجب وطني حيث نصت على الآتي: «مشاركة المواطن في الحياة العامة واجب وطني، ولكل مواطن حق الانتخاب والترشح وإبداء الرأي في الاستفتاء، وينظم القانون مباشرة هذه الحقوق، ويجوز الإعفاء من أداء هذا الواجب في حالات محددة يبينها القانون. وتلتزم الدولة بإدراج اسم كل مواطن بقاعدة بيانات الناخبين دون طلب منه»

ونصت على دور الدولة في تنظيم إجراءات سلامة ونزاهة الانتخابات حيث نصت على: «تضمن الدولة سلامة إجراءات الاستفتاءات والانتخابات وحيادتها ونزاهتها، ويحظر استخدام المال العام والمصالح الحكومية» وهذه الجزء مهم جدًّا حيث ننطلق منه إلى أهمية ضمان الحياد والنزاهة بشكل فطن إليه المشرِّع ونص عليه

2 - دور الهيئة الوطنية للانتخابات

ويأتي دور الهيئة المنظمة التي اختصها الدستور المصري بوضوح في مادتين هما المادة 208 والمادة 209 بشرح دورها بالتفاصيل والتأكيد على أنها هيئة مستقلة تختص بإدارة الاستفتاءات والانتخابات المختلفة، بدءًا من إعداد قاعدة بيانات الناخبين حتى إعلان النتيجة - وهنا أقول إن الدور الذي يجب أن تلعبه الهيئة الوطنية للانتخابات أن تعمل على إقامة الانتخابات ضمن أعلى درجات النزاهة والشفافية ضمانًا لأصوات المواطنين حيث لم يتضح في المواد المنصوص عليها هذا الجزء على أهميته من أن تغفل عنه الدولة فلما كان المجهود المبذول خلال الأعوام من قِبَل القائمين على الانتخابات هائلًا وجب أن يكون المردود الشعبي على قدر الجهد، فلا يجب أن يكون كل ذلك مؤداه في النهاية إلى نسبة تصويت قليلة جدًّا كالتي حدثت في فعاليات التصويت في انتخابات مجلس الشيوخ وانتخابات مجلس النواب الأخيرين

3. نظرة تاريخية على الانتخابات في مصر

- تمارس الاستفتاءات في مصر منذ عهد بعيد، ويعتبر الاستفتاء الرئاسي لعام 1956 حيث فاز جمال عبدالناصر بنسبة 99.9% هو أول انتخابات رئاسية في مصر حيث صوت آنذاك حوالى 5 ملايين ونصف مليون مصري تبعه فوز جمال عبدالناصر في استفتاء عام 1958 واستفتاء عام 1968 بنسبه تقترب من 100% ثم جاء بعده استفتاء عام 1970 والذي تولى فيه أنور السادات رئاسة الجمهورية العربية المتحدة بعد وفاة جمال عبدالناصر حيث حصل السادات على 90% من الأصوات، مع نسبة مشاركة 85% ومن بعده استفتاء عام 1976 لاستفتاء الذي أقيم لتولي أنور السادات فترة رئاسته الثانية حصل السادات على 99.9% من الأصوات، مع نسبة مشاركة 95.7%. ثم جاء عصر حسني مبارك ليشهد 4 استفتاءات رئاسية حصل فيها مبارك على 99% من الأصوات عدا الأخير على 94% إلا أن الضغوط الدولية دفعته إلى عمل انتخابات 2005 وانتهت الانتخابات بفوز مبارك، بنسبة 88.6%، بينما جاءت نسبة أقوى منافسيه أيمن نور رئيس حزب الغد بنسبة 7.3%، ليستمر حسني مبارك في الحكم حتى قيام ثورة 25 يناير 2011.[3]

تجارب دولية

من المعلوم لدى الدارسين والمشتغلين بالعمل السياسي أن الانتخابات الرئاسية الأمريكية من حيث الأهمية والتأثير السياسي والاقتصادي على العالم تحتل مكانه بارزة حيث الاهتمام الشديد بالمتابعة والترقب وهي الأعلى من حيث الإنفاق الانتخابي وضخامة الدعاية الحاصلة والتغطية الإعلامية اللحظية، ويحدد ساكن البيت الأبيض الجديد شكل العلاقات الدولية والعسكرية والاقتصادية مع كل الدول الكبرى، ورغم هذه الأهمية التي نلمسها في عالمنا العربي بكل تأكيد وفي مصر بالتحديد فإن نسبة التصويت فيها وللعجيب هي الأقل بين كثير من الدول الغربية المتقدمة وهي حقيقة انتبه لها مركز الأبحاث والدراسات ومديري الحملات الانتخابية في كلا الحزبين في واشنطن، وسأستعرض الآن على سبيل المثال لا الحصر عددًا من الدول المتقدمة والمستقرة ديمقراطيًا التي شهدت نسبة تصويت قياسية سبقت بها الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت أعلى الدول في المشاركة التصويتية بحسب مراكز البحث وتحليل الناخبين هي انتخابات السويد عام 2022، بنسبة بلغت 80% وتليها انتخابات بلجيكا عام 2019 بنسبة 77% ثم نيوزلندا 2020 بـ76% ثم ألمانيا في 2021 بـ69% وفرنسا 2022 بـ65% وأخيرًا الولايات المتحدة عام 2020 وبلغت 62%. تلك النسب المرتفعة تعبر عن مدي استقرار الأوضاع والرضا الداخلي عن ديناميكية تداول السلطة بين اللاعبين السياسيين ما من شأنه تزع فتيل أي أزمة قد تكون على وشك البدء.[4]

في السابق وبالنظر إلى نسب التصويت في انتخابات أعوام 2008 و2012 و2016 لم تكن النسب حتى تصل إلى هذا المستوى من المشاركة ولكن الإدارات المتعاقبة عملت على تنفيذ الكثير من الإستراتيجيات الخدمية التيسيرية لحث قطاعات جديدة على التسجيل والمشاركة في التصويت، أذكر هنا أهمها وهو خدمة التصويت المبكر حيث تتيح 46 ولاية أمريكية (بالإضافة إلى العاصمة) إمكان التصويت في الانتخابات بشكل مبكر لمن قد لا يتمكنون من إيجاد الوقت الكافي خلال اليوم الانتخابي وقد تبدأ حتى 15 يومًا قبل يوم الانتخاب مثلما هو الحال في ولاية ألاسكا، وإستراتيجية أخرى تعتمدها الهيئة الانتخابية الفيدرالية في ثماني ولايات فقط حتى الآن وهي إستراتيجية التصويت بالبريد حيث يسمح للناخبين المسجلين بطلب بطاقات تصويت قبل الانتخابات لتوقيعها وإرسالها بالبريد قبل يوم التصويت بوقت كافٍ لتصل إلى لجان الفرز مبكرًا

وفي منطقتنا العربية والشرق الأوسط تعد الانتخابات التونسية مهمة جدًّا كدراسة حيث إنها أولى دول الربيع العربي الذي انطلق عام 2011 فما سنشاهده في تجربة تونس هو تأثير شفافية وتنافسية الانتخابات في نسب التصويت والحشد للانتخابات، فما يشير الكثير إليه أنه آخر انتخابات ديمقراطية تنافسية في تاريخ تونس عام 2019 وهو الانتخابات التشريعية التي كنت شاهدًا عليها حيث عملت كمراقب دولي للانتخابات مع البعثة الدولية. شارك حوالي 3 ملايين تونسي في التصويت لاختيار البرلمان آنذاك وهو نسبة 41% من قاعدة الناخبين بحسب القانون وكانت القوى المتنافسة الكبري تزيد على 7 تيارات سياسية مسموح لها بالدعاية والحشد وإقامة الفعاليات في كل مدن البلاد بجانب (حركة النهضة) هناك (حزب قلب تونس) و(التيار الديمقراطي) وحزب(تحيا تونس) والحزب (الدستوري الحر) وآخرون ما انعكس بالإيجاب على إكساب الثقة للمواطنين ثم نقفز سريعًا إلى عام 2021 لما سمي بانقلاب يوليو حينما أصدر الرئيس قيس سعيد فرمانًا بحل البرلمان المنتخب وإقالة حكومة هشام المشيشي

الشرعية وإخفاء كل القيادات السياسية النشيطة داخل السجن أو خارج البلاد، لتأتي أول انتخابات تالية بعد ذلك في مطلع 2023 دون تنافسية أو شيء من الشفافية في ضوء قانون انتخابات جديد وغياب للمراقبة الدولية الأوربية والأممية وجاءت النتائج بأن فقط 11% من حوالي 9 ملايين تونسي شاركوا في مشهد نَصِفُه بالأفقر منذ انطلاق الثورة التونسية، وفي جزء التوصيات سأستعين بجزء مهم من تجربة تونس

لماذا الشفافية ترتبط بالمشاركة

- إن الربط الذي أقصده بين وجود انتخابات تنافسية والحرص على أن تكون شفافة أمام جموع المواطنين وربط ذلك بتحسن نسب التصويت في الانتخابات مهم جدًّا وضروري للداخل المحتقن والخارج المترقب ومن أجل خلق مشاركة وطنية راضية، كما أن الدستور نص على ذلك صراحة في المادة 87 (أي ضمان الحياد والنزاهة) ويعمل ذلك الربط بين الثقة بالعملية ذات الشفافية ووجود تنافس حقيقي على دفع المزيد من المقاطعين أو الرافضين من أجل النزول للانتخاب.
- لا شك أن كل أجهزة الدولة تشارك في تأمين الحدث الانتخابي ولأن إدراج اسم المواطن في من يحق لهم التصويت يتم بشكل تلقائي بعد بلوغه سن 18 عامًا، فلذلك تضع الدولة بوزارة الداخلية والشرطة خطتها لإدارة وتنظيم الانتخابات إلا أن هناك خيطًا رفيعًا مهمًّا يجب أن يكون هنا بين دور الحكومة في تنظيم الانتخابات وبين التخطي إلى ما هو أكثر من حيث دعم مرشحين أو حزب بعينه أو هندسة الانتخابات والتزام الحكومة هنا عامل حاسم في طمأنة المواطن وإقناعه بجدوى تصويته.
- خارجيًّا العالم يتابع عن كثب المشهد الانتخابي في مصر ونسبة التصويت مهمة جدًّا أمام المراقبين الأجانب ووكالات الأنباء كما أنها تجعل القيادة السياسية للبلد ذات شرعية قوية إذا جاءت مع نسبة حضور عالية، بينما تجعلها مهتزة أمام العالم مع الفوز بنسبة متردية وهذه من أهم أسباب الاهتمام بهذه الورقة المختصرة وهو إتمام إجراءات بسيطة من شأنها أن ترفع نسب المشاركة بآليات واضحة ومحددة.

الخطوط العريضة لرفع التصويت والإقبال الشعبي تشتمل على

1 - دور الهيئة الوطنية للانتخابات

- في ضوء نص الدستور في ماديته 208-209 على صلاحيات وتكوين الهيئة نعرض هنا بعض الآليات التي من شأنها أن تحث على رفع معدل التصويت وزيادة الشفافية للهيئة الوطنية:
- إنشاء موقع على الإنترنت خاص بالتثقيف والتنشيط الانتخابي وعلى مواقع التواصل الاجتماعي (الفيس بوك، يوتيوب، تويتر...) لجذب أكبر قدر ممكن لا سيما الشباب.
- إقامة ورش عمل وندوات ومؤتمرات رسمية أمام الإعلام تؤكد فيها على نزاهة وحرية وشفافية الانتخابات ومقاصدها وشرح وتوصيف آلية العد والفرز والرقابة.
- مراقبة الإنفاق الانتخابي ورصد ومنع الرشا الانتخابية.
- منح كل جهات المجتمع المدني المحلية والدولية تصاريح مراقبة الانتخابات دون استثناء.
- استخدام صناديق زجاجية شفافة في اللجان ليطمئن الناخب على محتوى الصناديق.

- تبسيط إجراءات التصويت وتخطيط مراحل التصويت بشكل أكثر سهولة.
- مد أيام التصويت إلى أكثر من يوم وإعلان النتائج والأرقام يومًا بيوم وليس في آخر التصويت.
- إصدار قرارات صارمة بمنع الجهات الحكومية من حشد الموظفين لمرشح بعينه لأن ذلك يضرب نزاهة الانتخابات في أصلها.

2 - دور الإعلام الحكومي أو إعلام الدولة

- أن يلتزم الحياد بين كل المرشحين ويساوي في الزمن الممنوح لكل مرشح.
- أن يمنح مرشحي المعارضة والتيارات المستقلة حقهم في الظهور الإعلامي على شاشته وعبر الأثير.

3 - دور الجامعات

- تعطي الجامعات إذنًا بالغياب نصف يوم أو أكثر لدفع الطلاب إلى التصويت والمشاركة في الانتخابات مع إثبات الإدلاء بالصوت سواء بحبر فسفوري أو ورقة مختومة من رئيس اللجنة أو من ينوب عنه وهو ما يدخل أكثر من 3 ملايين طالب جامعي في نسبة التصويت.

4 - دور رجال الأعمال

- منح العمال والموظفين في القطاع الخاص إجازات أو انصرافًا للمشاركة في الانتخابات وعمل لوحات إرشادية بأهمية التصويت.

5 - دور الأحزاب السياسية

- في الدول التي تشهد بداية تجارب التحول الديمقراطي تواجه الأحزاب السياسية فيها تحديًا كبيرًا وبعضها من القانون والسياق الانتخابي، مثلًا تُلزم الأحزاب بالحصول على حد أدنى من التصويت، مثلًا في تونس الـ5% من نسبة المصوتين هي الحد الأدنى (العتبة التصويتية) وفي حالة فشل الحزب في الحصول عليها يفقد كل ما حصل عليه من مقاعد وبالتالي يحفز الحزب قواعده الجماهيرية للتصويت بكل قوة، لذلك نرى في هذه الدول نسبًا عالية جدًّا ولكن قد يفقد مؤيدو الحزب الحافز على المشاركة إذا شعروا بعدم جدوى أصواتهم في النهاية، وهو ما يجب أن تتلافاه قوانين الأحزاب من خلال طلب تشريعات ميسرة.

خاتمة

حاولت في هذه الورقة المختصرة وضع تحليلًا لانخفاض عدد المصوتين وضعف نسبة التصويت في الاستحقاقات الانتخابية في مصر أخيرًا، ثم شرح القواعد المنظِّمة لهذه العملية مع طرح إستراتيجية لمعالجة المشكلة متمثلة في نقاط معينة وحلول واقعية، مع ربطها بكل عنصر منوط به العمل لحلها، مثل: الهيئة الوطنية للانتخابات والإعلام ورجال الأعمال، فالكل خاسر في السياق الديمقراطي طالما استمر عزوف المواطنين عن المشاركة بكثافة في الانتخابات، فضلًا عن ظهور البلاد في شكل النظام الهش أمام المجتمع الدولي والدول المانحة والدائنة، ما يولِّد الأزمات ويزيد من استفحال الأزمات الحالية بعد فقد الناس الثقة بالمؤسسات

هوامش

1 من يحق لهم التصويت في الانتخابات (رابط اليوم السابع). https://www.youm7.com/6376885

2 نتائج انتخابات مجلس الشيوخ (العربية نت). https://bit.ly/3QghAzQ

3 الاستفتاء في مصر تاريخيًا/ ويكيبيديا. https://bit.ly/3watohO

4 ورقة مركز PEW البحثي بعنوان: (المشاركة في الانتخابات في الولايات المتحدة أقل من تلك الموجودة في العديد من البلدان الأخرى). https://pewrsr.ch/44gDMj5

منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

منتدى البدائل العربي للدراسات الاجتماعية

بناية وست هاوس 3، ش جان دارك الحمرا، مكاتب أوليف جروف، بيروت، لبنان.

+961 76 386 477 info@afalebanon.org https://www.afalebanon.org/

هذا المُصنَّف مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي.